(ISSN: 2356 - 9492)

دور قانون المالية العامة الموحد رقم 6 لسنة 2022
في الحفـاظ علـى المخصصات المالية وضبط النظام المالي

دكتور / سهى المغاورى جوهري

مقدمة

قانون المالية العامة الموحد يحاول أن يواجه كافة تحديات التحول من خلال إصلاح مختلف التشريعات ومعالجة حالات التضارب أو الإزدواج في النصوص التشريعية من أجل تعزيز قوة الإقتصاد المصرى، وفى الأونة الأخيرة ظهرت مجموعة من التحديثات فى نمط إعداد الموازنة العامة للدولة، وأعلنت الكيانات الدولية عن مجموعة من السياسات التى يجب إتباعها من أجل رفع كفاءة الأداء المالي، والتى تشمل تحديث نظم إعداد الموازنة وطرق الرقابة ومتابعة التنفيذ هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى إتباع قواعد التخطيط الإستراتيجي ومواكبة التطور التكنولوجى فى مجال مكينة الأداء المالى، وإصلاح التشريعات ودعم كل ما هو متعلق بالقدرات والكفاءات اللازمة لإحداث التحول من أجل تحقيق كل الغايات الحالية والمستقبلية في ضوء الإمكانات المتاحة مع حسن توظيفها.

ومن هنا أعلن البرلمان عن ضرورة وحتمية تنفيذ قانون المالية العامة الموحد من أجل النهوض بالإقتصاد المصرى ككل، ودعم تنفيذ خطة الإصلاح وسياسات التنمية المستدامة، مواجهة الممارسات الدولية من خلال دمج قانون الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية فى قانون موحد.

موضوع البحث :

يدور موضوع البحث حول قانون المالية العامة الموحد الذى يحاول إصلاح المالية العامة كعنصر من أهم العناصر اللازمة لتعزيز مستوى الخدمات والمنتجات التى تقدمها الدولة لمواطنيها وذلك عن طريق

التغيير في إسلوب إستخدام الإعتمادات والمخصصات المالية في تنفيذ الغايات القومية، وتحديد عنصر التكلفة بالإضافة إلى تحديد مدى كفاءة الموارد المتاحة وتأثيرها على جودة الخدمات الحكومية المقدمه، فكل هذه الجوانب ذات أثر مباشر على المواطن وتمثل له أهمية قصوى فكلما زادت جودة الخدمة الحكومية كلما زادت ثقة المواطن في أداء المؤسسات العامة، وذلك يتم من خلال تعزيز الرقابة المالية والمحاسبة ودعم مبدأ الشفافية حال توظيف المال العام هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى نجد أن قانون المالية العامة الموحد من خلال دمجه مع قانون المحاسبة الحكومية يساعد بشكل فعال في توفير سبل التمويل المالى وإستدامة التمويل الحكومي مع توظيف مختلف الموارد المالية والوصول إلى الحوكمة والشفافية والمحاسبة بالإضافة إلى تعزيز كل من الرقابة على إدارة المخاطر والمتابعه والمراجعه والإلتزام، فالإدارة الكفء للمالية العامة تعتبر واحده من أهم عوامل إتخاذ القرار فتوظف البيانات المالية ضمن أليات دعم القرار وتعزيز كفاءة وفاعلية توظيف الموارد.

أهمية البحث:

تدور أهمية البحث حول برنامج إصلاح المالية العامة للدولة وتطوير الأداء الحكومي، ويمكن تحديد ذلك في النقاط الأتية:

- السيطرة على الفاقد والخسائر التى تصيب القطاع الحكومى العام.
- تحسين تعبئة الموارد المتاحة.
- ضبط البيانات المالية وتقارير الموازنة.
- تحديث نظم المراجعه وتوافقها مع النظم الدولية.
- دعم مباديء الحوكمة.
- تعزيز كفاءة أداء الخدمات الحكومية.
- إصلاح التشريعات المنظمة لقطاع المعلومات.

(ISSN: 2356 - 9492)

- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والإتصال في الكيانات العامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء على مجموعة من الإصلاحات المرتبطه بإصلاح وضبط المالية العامة من خلال تطبيق الخطط الإستراتيجية التى تسنها وزارة المالية بالإضافة إلى مجموعة القوانين التى تدعم ذات الإتجاه وعلى رأسها قانون المالية العامه الموحد موضوع الدراسه التي تهدف إلى:

- كفاءة تشغيل الكيانات الحكومية.
- دعم مستوى الخدمات الحكومية.
- تحقيق أهداف السياسات الإقتصادية والإجتماعية.
- تطوير أساليب إصلاح المحاسبة الحكومية ومعالجة أشكال الفساد.
- تعزيز كفاءة الإدارة العامة.

تساؤلات البحث :

1. ما هي سبل تحقيق الإستقرار المالى؟
2. ماهى طرق السيطرة على عجز الموازنة العامة والسيطرة على الدين العام؟
3. ماهى مجالات إنفاق الموارد أو الإيرادات العامة للدولة؟
4. ماهى سبل تحقيق إستدامة معدل النمو الإقتصادى.
5. ماهى أليات الإستفادة من التطور التكنولوجى؟

حدود البحث :

أ. الحدود الزمانية :

تمتد الدراسة من عام 2015 إلى عام 2022

ب. الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على إصلاح الموازنة العامة في جميع الوحدات الحكومية على مستوى جمهورية مصر العربية.

فرضيات البحث :

تضع الدراسة مجموعة من الفرضيات المتعلقة بـ:

1. ضرورة التوسع في تنفيذ موازنة البرامج والأداء من أجل تحقيق الإصلاح المالى.
2. وجوب إكتمال الكيان البنكى لحساب الخزانة الموحد ومنع التعامل بالشيك الورقي وأن يحل محله أمر الدفع الإلكترونى من أجل تعزيز الضبط المالى.
3. يجب أن يشمل حساب الخزانة الموحد كل الهيئات الإقتصادية والحسابات الخاصة للسيطرة على أوجه الفساد.
4. تطبيق ميكنة كل من إعداد الموازنة العامة للدولة وتنفيذها وحساباتها الختامية وبياناتها المالية وتعميم ذلك على جميع أنحاء الدولة وربطه بشكل مباشر بحساب الخزانة العامه الموحد من أجل الحد من إهدار المال العام.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

تقييم الإدارة المالية العامة للهيئات الاقتصادية في مصر : حالة هيئة سكك حديد مصر في الفترة من (2000-2013) :

تدور الدراسة حول ربط وزارة المالية ما بين دفع المبالغ الماليه المستحقه عليها كمساهمه فى التحويل الرأسمالي إلى الهيئات الإقتصادية من ناحية وبين مختلف الإلتزامات المستحقه على الهيئة لصالح الخزانة العامة من ناحية أخرى، وتحديد مجموعة الإجراءات المتبعة من أجل مراقبة التطبيق الفعلى للموازنة العامة فيجب أن تشمل تقارير المتابعة كل إعانة أو مساهمة حصلت عليها الهيئة من وزارة المالية.

(ISSN: 2356 - 9492)

مع إلتزام الهيئات الإقتصادية بوجوب أن يشمل تقرير المتابعة كل التكاليف والنفقات والإيرادات عن المدة التى يغطيها التقرير مشتملة على النتائج الفعلية أيضاً سواءً كانت في شكل أرباح أو خسائر لكى نتوصل للتوازن المستهدف طبقاً لوضع الموازنة العامه وأثر ذلك على كل التعاملات الإستثمارية، والتحويلات المالية بالإضافة إلى مصادر التمويل بشكل مفصل طبقا لوضع الموازنة.

الدراسة الثانية:

دور الشفافية المالية في تعزيز كفاءه الاستثمار العام في البنية التحتية بالدول النامية مع الإشارة لمصر، 2022:

تدور الدراسه حول ما يواجه القطاع العام من تحديات وصعوبات تتعلق بزيادة الطلب على الخدمات الجيدة ومع تقادم البنية التحتية وإنخفاض معدل الحصيلة وإفتقاد حلقة الثقة ما بين المواطن والهيئة الضريبية، ومحدودية مصادر تمويل نظام المعاش التقاعدي ونظام الإعانة الإجتماعي فكل هذا الأبعاد تستلزم دعم مبدأ الشفافية في ضبط النظام المالى هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى تتناول الدراسة ضرورة إتخاذ مجموعة من القرارات الهامة التى تستهدف إتخاذ مجموعة من التدابير المرتبطة بمراعاة الإستدامة المالية والصمود المالى على المدى الطويل لكي تستطيع الأجيال القادمة الإنفاق من إيراداتها على مختلف الهياكل الإنتاجية والخدمية، فتبعات تلك القرارات المستقبلية ستؤثر على السياسات الضريبية وسياسات الإنفاق العام، فالإتفاق الإجتماعي بين الحكومات من جهة والمواطنين من جهة أخري في حاجة إلى المزيد من الشفافية والمحاسبة من أجل الوصول إلى الكيفية الملائمة لإدارة الأموال العامة وسبل إنفاقها وتوفير الأدلة والبيانات والمعلومات اللازمة لدعم إتخاذ مختلف القرارات ذات الصلة.

الدراسة الثالثة:

التحول الإلكترونى وتطوير نظام المعلومات الحكومى المصري دراسة ميدانية،2021:

تلقي الدراسة بالضوء على تقييم دور التحول الإلكتروني فى دعم نظم المعلومات في الكيانات الحكومية من خلال تناول إيجابيات التحول الإلكتروني والتى تتعلق بمعالجة مشاكل نظام المعلومات الحكومى، وتنفيذ متطلبات الدعم فى ظل التقدم التكنولوجي فى مجال المعلومات والإتصالات.

بالإضافة إلى دراسة المخاطر التى يتعرض لها التحول الإلكتروني فى الكيانات الحكومية، وركز الدراسة على العاملين بالكيانات الحكومية من قيادات إدارية، ومحاسبين حكوميين وممثلي وزارة المالية، وأساتذة الجامعات وتوصلت الدراسة إلى أن إيجابيات تطبيق التحول الإلكتروني على دعم الموازنة العامة ونظم المحاسبة الحكومية ونظم المراقبة وسبل تقييم الأداء الحكومي جيدة وتؤتى ثمارها.

الدراسة الرابعة:

أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS على جودة التقارير المالية الحكومية، 2019:

هذه الدراسة تلقي بالضوء على تأثير إقامة نظام معلومات محاسبى حكومى موحد من أجل إدارة المعاملات المالية لكل الكيانات الحكومية وإنعكاسات ذلك على كفاءة أداء الموازنة العامة، ومنع السجلات اليدوية ونظم المعلومات المالية غير المتكاملة لاتتوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

فتقوم وزارة المالية بالعمل على توحيد الإجراءات المحاسبية المنفذة فى كافة الوزارات ووحدات القطاع العام بالإضافة إلى ميكنة إجراءات إعداد الموازنة العامة وتنفيذها بالإضافة إلى ميكنة موازنات الكيانات الفرعية والعمل على رفع كفاءتها من ناحية وتخفيض معدل الإنفاق العام بها من ناحية أخري عن طريق توفير الإدارة الأكثر فعالية للنقد المتاح وجهات التمويل القائمة أى خلق قدر من التوازن بين مجالات الإنفاق والحد الإقصي للموارد المالية المتاحة.

الدراسة الخامسة:

تحسين أداء المراجعة المالية المحلية في الجزائر في ظل معايير المراجعة الدولية،2019:

(ISSN: 2356 - 9492)

تركز الدراسة على أداء المراجعة المالية فى دولة الجزائر ومحاولة تحديثها من خلال الإستعانة بمعايير المراجعة الدولية التى تعتبر بمثابة مرجع هام، فتنفيذ المعايير الدولية يترتب عليه تعزيز إستقلال المراجعين والحد من مخاطر إبداء الأراء الشخصية، بالإضافة إلى دعم برامج المراقبة الموجه لمستوى جودة الأداء المهني للقائمين على عملية المراجعة وإسلوب عمل الكيان المنظم للمراجعة.

وتطبيق المعايير الدولية بساعد على الإنضمام إلى الجهات الدولية للمراجعة والمؤسسات المالية والإقتصادية الدولية ومثال ذلك المنظمة التجارة العالمية فتحسين أداء المراجعة المالية من خلال رفع مستوى التأهيل العلمي للمراجع وإعتماد المناهج الدولية فى كليات تخريج المراجع بالإضافة إلى إصلاح التشريعات واللوائح المتعلقة لمنح التراخيص وعمل مكاتب المحاسبة، وخلق علاقات بين مكاتب المراجعة المحلية والمكاتب الدولية التى تطبق معايير المراجعة الدولية مع تحصيل الدروس المستفادة من تجارب مختلف الدول التى أثمرت نتائج إيجابية بتحسين المراجعة المالية وضبط النظام المالى.

خطة البحث:

الفصل الأول: رؤية تحليلية لقانون المالية العامة الموحد

المبحث الأول: أهداف قانون المالية العامة الموحد

المبحث الثاني: توظيف المخصصات المالية

الفصل الثاني: سيطرة قانون المالية العامة الموحد على إستخدامات موارد الدولة

المبحث الأول: طرق معالجة إختلالات النظام المالى

المبحث الثاني: إجراءات ضبط النظام المالى

الفصل الثالث: قواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة في ضوء قانون المالية العامة الموحد

المبحث الأول: موازنة البرامج والأداء

المبحث الثاني: رفع كفاءة الإنفاق العام

الفصل الأول

رؤية تحليلية لقانون المالية العامة الموحد

تمهيد وتقسيم:

تطبيق موازنة البرامج والأداء يعتبر أحد الوسائل التي تضبط الأنفاق العام وترشده وتؤصل مفاهيم المحاسبة والمساءلة لضبط الأداء المالي من خلال استخدام الأساليب العلمية والتقنيات الفنية لرفع كفاءة الأداء المالي سواء بوزارة المالية أو الجهات الإدارية المختلفة من خلال مشاركة فاعلة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية في شأن تحديد الأهداف الاستراتيجية وتحديد أولويات الإنفاق العام.

وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والإفصاح في الإعداد والتنفيذ والرقابة من خلال تبويبات الموازنة والالتزام بذلك باعتبار ذلك مقوما أساسيا في بناء السياسة المالية إعداداً وتنفيذا ورقابة وإلزام الجهات الإدارية به، مع تحقيق مستويات المرونة في تنفيذ الموازنة والمحافظة على المخصصات المالية بإعادة استخدامها في السنوات التالية إذا حالت الظروف دون صرفها سنة الاعتماد وذلك وفق ضوابط واشتراطات حاكمة ومنظمة.

ومن هنا تتم معالجة موضوع الفصل الأول من خلال مبحثين:

المبحث الأول: أهداف قانون المالية العامة الموحد

المبحث الثاني: توظيف المخصصات المالية

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول

أهداف قانون المالية العامة الموحد

سنحاول في هذه الجزئية من الدراسة إلقاء الضوء على مجموعة الغايات التى يسعي قانون المالية العامة الموحد لتحقيقها من أجل الوصول إلى الكمال التشريعي وإنهاء إزدواجية اللوائح وتضاربها، ودعم قوى الإقتصاد المصري، وتتمثل تلك الغايات في[1]:

أ. دمج قانون الموازنة العامة للدولة وقانون المحاسبة الحكومية في قانون واحد.

ب.تعزيز كفاءة الكوادر البشرية.

ت. رفع أداء الإدارات المالية بمختلف المؤسسات.

ث.ضبط النظام المالي.

ج. المرونة في تنفيذ الموازنة العامة للدولة

ح. إعادة توظيف المخصصات المالية.

خ. الحد من عجز الموزانة العامة.

د. إقتراح خطط بديلة لضمان التخطيط المالى الكفء.

ذ. تفعيل مبدأ الشفافية في إعداد وتنفيذ ومراقبة الموازنة.

ر. تعزيز طرق الصرف والتحصيل المميكن[2].

ز. تفعيل التوقيع الإلكتروني.

---

[1] قانون المالية العامة الموحد، أنظر:

https://mof.gov.eg/ar/posts/media/620b5a7f574454000a2567c7/%D

[2] Lech Gąsiorkiewicz, Jan Monkiewicz :(2022),Digital Finance and the Future of the Global Financial System: Disruption and Innovation in Financial Services, Routledge International Studies in Money and Banking, Publisher Taylor & Francis, 2022,p.65

ولقانون المالية العامة الموحد مجموعة أهداف ترتبط بمستوى الإقتصاد القومى وتشمل[1]:

1. تأمين الجدوى المالية والإقتصادية للنفقات العامة وتعزيز دوره الإيجابي على الناتج القومى.
2. الحد من الأثار التضخمية الناتجة عن عدم إسترداد النفقات العامة في شكل إيرادات عامة. [2]
3. دعم الثقة والشفافية لدى المجتمع الضريبي من أجل تحقيق معدلات النمو المستهدفه في الإيرادات الضريبية حيث أن لها الدور الأعظم في تمويل خطط التنمية الإقتصادية، وهذا ما يوضحه الجدول الأتى:

جدول رقم (1)

المصدر: وزارة المالية المصرية – تقرير 2021-2022

4. تفعيل عمل كل من المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف وهذا يتطلب توزيع الأعمال في كل مؤسسة إلى مراكز مسؤلة عن النشاط الأساسي في توفير الخدمة العامة ومراكز مساندة بالإضافة

[1] تفاصيل قانون المالية الموحد: نظام جديد لإعداد الموازنة.. وصلاحيات واسعة للوزير، أنظر:
https://www.elbalad.news/5251793

[2] قانون المالية الجديد يسهم فى ضبط الإنفاق العام وترشيده، أنظر:
https://www.elwatannews.com/news/details/5780569

(ISSN: 2356 - 9492)

إلى تحديد إسلوب قياس أداء الخدمة ومتابعة هذا الأداء بشكل إحصائي، وتحديد أسس تقسيم التكلفة ما بين المركز المسؤل والمركز المساند[1].

5. إنشاء وحدة حسابية متخصصة في المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف في كل مؤسسة[2].
6. خلق نظام معلومات متكامل يقوم بـ:

- إعداد تقرير يقارن ما بين الخدمات المقدمة بالفعل والخدمات المستهدف تقديمها.
- إعداد تقرير يقارن ما بين التكلفة الفعلية للخدمة العامة والتكلفة المقدرة مع تقسيمها إلى تكلفة ثابتة وتكلفة متغيرة من أجل تحديد مستوى الإنحراف في التكلفة الثابتة والمتغيرة كنتيجه لـ[3]:

أ. تغير السياسة السعرية.

ب. عدم إستخدام سياسة رشيدة في الإنفاق أو الإستخدام.

ت. تغير حجم النشاط المقدم للخدمة عن الحجم المخطط له.

7. تحقيق متطلبات السيولة في دورة التعامل مع الممولين:

[1] محمد السعيد شاهين: الإثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن عجز الموازنة العامة للدولة وسبل العلاج، دار الكتب والدراسات العربية، 2022،ص44

[2] Bose D./ Ganesan S. & Marimuthu A.:(2016),An Introduction to Public Finance (Fiscal Economic),S. Chand Publishing,p.66

[3] ضبط الانفاق العام، أنظر:

https://www.youm7.com/story/2022/2/15/%D9%

شكل رقم (1)

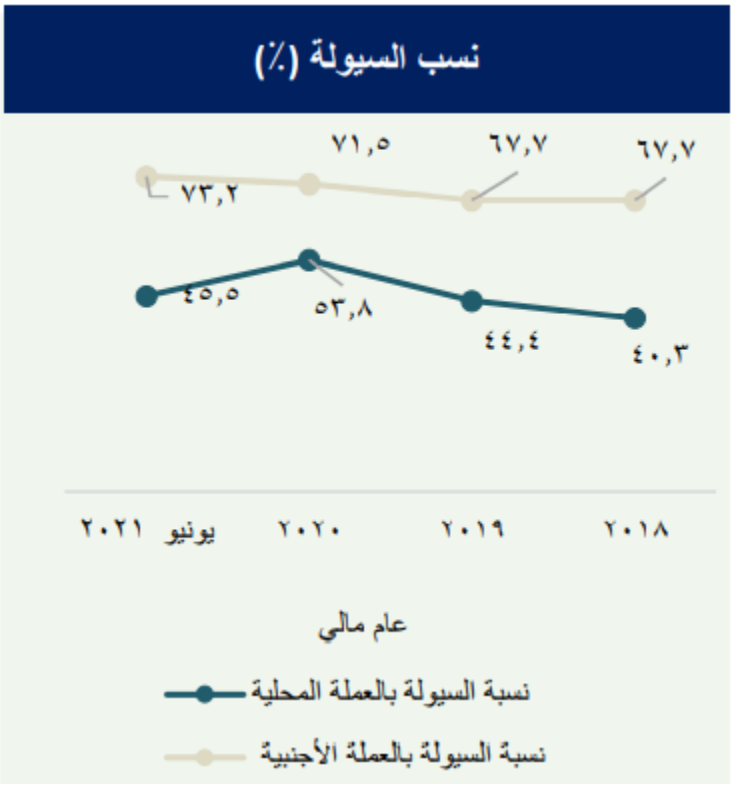

المصدر: تقرير الإستقرار المالى لعام 2020 – البنك المركزى المصري.

8. تعميق فاعلية الإنفاق على الأجور من خلال[1]:

أ. تعديل هيكل العمالة ونقل العمالة الزائدة إلى المؤسسات التى تعانى من نقص العمالة مع توفير التدريب اللازم للتحويل.

ب. تعزيز العلاقة بين الأجور المتغيرة ومعدل الإنتاجية وكفاءة الأداء، هذا ويوضح الشكل التالى حجم الإجور من إجمالى النفقات العامة في عام 2021-2022:

شكل رقم (2)

[1] سليمان ابراهيم الحسين: الرقابة على الانفاق العام ؛ دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية ،ص66

(ISSN: 2356 - 9492)

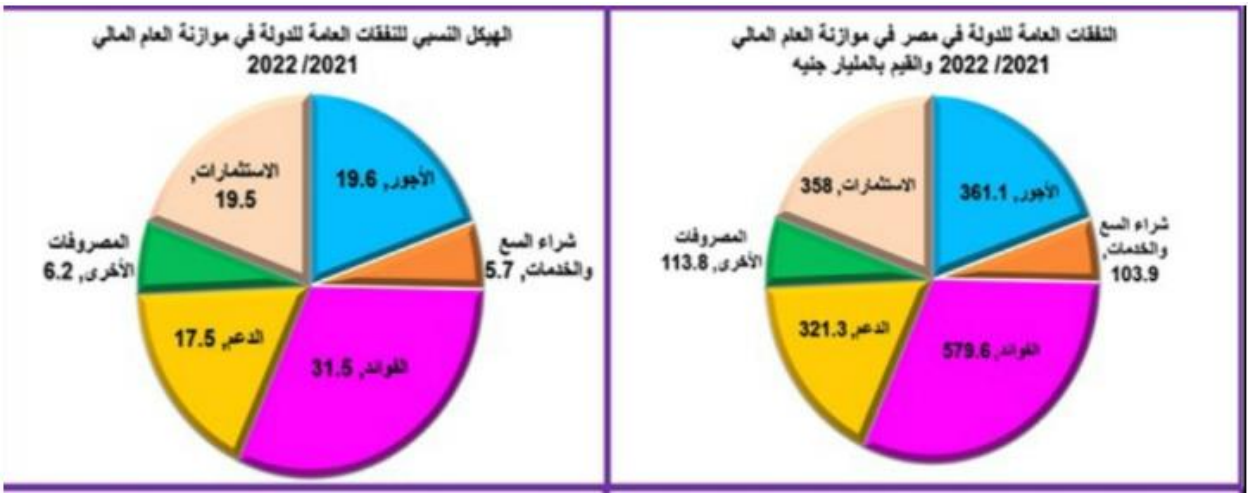

المصدر: البيان المالي لمشروع الموازنة العامة المصرية 2021/ 2022، وزارة المالية.

ت.تعزيز الإدارة الإقتصادية والرشيدة للمخزون ومستلزمات الإنتاج، وهذا يتطلب[1]:

- توحيد مواصفات المشتريات الحكومية وفق معايير الجودة الملائمة للتعاقد عليها بأفضل الأسعار وتوفير إمكانية التصنيع المحلى لها على أساس نوعي وإقتصادى.
- تعزيز الرقابة على المخزون للحيولة دون تلفه أو تراكمه.
- خلق نظام معلومات كامل عن المخزون سواء على مستوى الحكومة أو على مستوى المؤسسات الإقتصادية من أجل إتخاذ قرارات شراء وتخزين صحيحة.
- تعزيز دور الصيانة وتطبيق نظام الصيانة الوقائية مع وضع برنامج للرقابة الدورية على صلاحية وكفاءة المعدات وخطوط الإنتاج للحيلولة دون تعطيل مختلف المرافق بالإضافة إلى أثر ذلك على كفاءة الوحدات الإنتاجية والخدمية وعمر الأصل وتكلفة الإستثمار المخصصة للتجديد[2].

[1] الإدارة الإقتصادية الرشيدة، أنظر:

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=19022022&id=32550cd3-6026-40fc-b8d2-84a

[2] Marta Postuła :(2022),Public Financial Management in the European Union: Public Finance and Global Crises Routledge Studies in Public Economics and Finance,Routledge,p.65

المبحث الثاني

توظيف المخصصات المالية

يمكن تعريف المخصصات المالية بأنها المبالغ المالية التى يتم إدخارها من إيرادات العامة للدولة من أجل تغطية نفقات عامة أو تعويض خسائر مؤكدة أو محتملة [1]ومثال ذلك مجموعة الأصول الثابتة التى تنخفض مستوى كفاءتها مع مرور الوقت مما يترتب عليه من إنخفاض مستوى الإنتاجية مما يؤثر بالسلب على حجم الإيرادات العامة، وهنا يظهر دور المخصصات المالية ويبدء توظيف مبالغها فى تعويض الأصول المتهالكة أو تغطية إلتزام ما، ومن أمثلة المخصصات المالية[2]:

أ. مخصص الديون غير المؤكد تحصيلها.

ب. مخصص الديون المعدومة.

ت.مخصص إهلاك الأصول.

ث.مخصص هبوط الأسعار.

ج. مخصص الضرائب.

ح. مخصص مكافأة نهاية الخدمة.

ومن هنا يختلف المخصص المالى عن الإحتياطى حيث أن الأخير هو المبالغ المالية المستقطعة من الأرباح بهدف[3]:

---

[1] D. Wildasin :(2013),Urban Public Finance,Routledge, p.88

[2] Inge Kaul, Pedro Conceicao:(2016), The New Public Finance: Responding to Global Challenges, Director Office of Development Studies Inge Kaul, United Nations Development Programme, illustrated, Oxford University Press, USA, p.77

[3] قانون المالية العامة الموحد وإحترافية المالية العامة للدولة، أنظر:

(ISSN: 2356 - 9492)

أ. تحقيق الإستقرار المالى للكيانات الحكومية.

تمويل أعمال التطوير ومثال ذلك بناء توسعات من أجل زيادة حجم الإنتاجية[1].

ب.تغطية النفقات العامة أو خسائر غير محتملة الحدوث.

ومن الإحتياطيات المالية نذكر[2]:

أ. الإحتياطي القانوني، وإحتياطي الطوارئ.

ب.إحتياطي شراء سندات حكومية.

ت.إحتياطي رأس المال، وإحتياطي التوسع والتطوير.

وفى ضوء هذا المفهوم أكد قانون المالية العامة الموحد على كفاءة تطبيق وتحقيق الإنضباط المالي وتعاونت وزارة المالية مع هيئة المعونة الأمريكية[3] لشرح إسلوب عمل النظام المالى بالإسلوب الأمثل الذى يوفر الوقت والمجهود ويمنع إهدار المال العام فمن إيجابيات القانون أنه يضع إطار موازني متوسط المدى لمدة ثلاث أعوام متتالية لعام الموازنة من أجل:

أ. ضمان التخطيط المالى الكفء.

ب. تحديد رؤية مستقبلية لشكل الأداء المالى في مختلف المؤسسات الإدارية.

ت. إعادة توظيف المخصصات المالية فى الأعوام التالية إذا صعب إنفاقها خلال عام الإعتماد.

---

https://mof.gov.eg/ar/posts/media/620b5a7f574454000a2567c7/%D

[1] John G. Cullis, Philip R. Jones :(2000),Public Finance and Public Choice,Oxford University Press.

[2] معلومات عن قانون المالية الموحد: منح مفتشي العدل صفة الضبطية، أنظر:

https://www.elbalad.news/5251793

[3] USAID leads international development and humanitarian efforts to save lives, reduce poverty, strengthen democratic governance and help people progress beyond assistance,see:

https://www.usaid.gov/egypt

ث. إستخدام مختلف التطبيقات التكنولوجية الحديثة من أجل دعم حوكمة المنظومة المالية فى ضوء متطلبات التحول الرقمي[1].

ج. تعزيز الدور الرقابي لممثلى وزارة المالية على المال العام.

ح. تحقيق التكامل والتعاون بين مختلف الأجهزة الرقابية.

خ. حوكمة تأسيس الصناديق والحسابات الخاصة. [2]

فقانون المالية الموحد يحدد إسلوب مراقبة الموازنة العامة بشكل أكثر فاعلية ودقة ويلزم المؤسسات الإدارية بتقديم تقرير عن الأداء المالي ويلزم المركزى للمحاسبات بتقديم تقرير سنوى إلى النواب بشأن مراجعة مختلف القوائم المالية من أجل رفع كفاءة الأداء المالى فى الإقتصاد المصرى وإتباع نظام ميكنة مختلف المعاملات المالية[3].

فالضبط المالى يستلزم تطبيق موازنة البرامج والأداء:

فيسعي قانون المالية العامة الموحد إلى دمج قانون الموازنة العامة للدولة مع قانون المحاسبة الحكومية فى قانون موحد يوضح منهجية الأداء المالى فى الإقتصاد المصرى ودعم نظام ميكنة حديثة لكل

[1] Mr.Sanjeev Gupta, Mr.Michael Keen, Ms.Alpa Shah, Ms.Genevieve Verdier :(2017),Digital Revolutions in Public Finance, International Monetary Fund, p.90

[2] قانون المالية الجديد وترشيد الانفاق ، أنظر:
https://www.elwatannews.com/news/details/5780569

[3] Lech Gąsiorkiewicz, Jan Monkiewicz :(2022),Digital Finance and the Future of the Global Financial System: Disruption and Innovation in Financial Services, Routledge International Studies in Money and Banking, Publisher Taylor & Francis, 2022,p.65

(ISSN: 2356 - 9492)

المعاملات [1]بالإضافة إلى صياغة كل المفاهيم ذات الصلة بشكل واضح ومبسط لمنع اللبس في تطبيق موازنة البرامج والأداء.

الضبط المالى يستلزم تطبيق مبدأ الشفافية[2]:

فتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح عن عملية إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية والإلتزام بتبويبات الموازنة، وذلك بمثابة العنصر الأساسي فى بناء السياسة المالية من حيث الإعداد والتنفيذ والرقابة مع إلزام مختلف المؤسسات الإدارية بها.

وبضاف إلى ذلك وجوب توفير قدر من المرونة فى تنفيذ الموازنة والحفاظ على المخصصات المالية من خلال إعادة توظيفها فى الأعوام المتتالية إذا حالت الظروف دون إنفاقها فى عام الإعتماد وفق مجموعة من الضوابط والشروط.

وتنص المادة (22) من قانون المالية العامة الموحد على أن[3]:

(تعد الوزارة جداول الخزانة العامة المرافقة لقانون ربط الموازنة العامة للدولة ويعرض بها الفائض/ العجز النقدى، والفائض/ العجز الكلى، والفائض/ العجز الأولى، ويوضح بها مصادر التمويل).

وتنص المادة (25) من قانون المالية العامة الموحد على أن:

(تصدر الموازنة العامة للدولة بقانون ويجوز أن يتضمن قانون ربط الموازنة العامة للدولة تعديلاً فى قانون قائم بالقدر اللازم لتحقيق التوازن بين إجمالى الموارد والاستخدامات).

---

[1] Lech Gąsiorkiewicz, Jan Monkiewicz :(2022),Digital Finance and the Future of the Global Financial System: Disruption and Innovation in Financial Services, Routledge International Studies in Money and Banking, Publisher Taylor & Francis, 2022,p.65

[2] محمد ساحل: أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2020،ص66

[3] قانون المالية العامة الموحد، أنظر:

https://www.mof.gov.eg/ar/posts/regulations/6212074e56200500

والضبط المالى يستلزم أن تصدر موازنة مختلف المؤسسات الإقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى بقوانين، وتنص المادة (30) من قانون المالية العامة الموحد على أن:

(أخذ رأى وزارة المالية فى مشروعات القوانين والقرارات التى ترتب أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة للدولة قبل إصدارها من السلطة المختصة، وفى حالة عدم الموافقة يعرض الأمر على مجلس الوزراء لتقرير ما يراه).

وتنص المادة (31) من قانون المالية العامة الموحد على أن:

(لا يجوز لأى جهة من الجهات الإدارية عقد قروض أو الحصول على تمويل أو الارتباط ببرامج غير واردة فى الموازنة العامة للدولة أو موازنات الهيئات الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى يترتب عليها إنفاق مبالغ من موازنتها، أو ترتيب أعباء مالية عليها فى مدة مقبلة إلا بعد موافقة مجلس النواب).

وتنص المادة (33) من قانون المالية العامة الموحد على أن[1]:

(تقوم وزارة المالية بتنفيذ الفتاوى الصادرة عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة وغيرها من القرارات الملزمة الصادرة عن الجهات المختصة قانوناً بنظر وتسوية المنازعات الناشئة بين الجهات الإدارية وبعضها البعض، أما القرارات والفتاوى الصادرة عن جهات أخرى ويترتب عليها أعباء مالية فيتم تنفيذها بعد موافقة وزارة المالية).

وتنص المادة (34) من قانون المالية العامة الموحد على أن:

[1] قانون المالية العامة الموحد، أنظر:
https://www.mof.gov.eg/ar/posts/regulations/6212074e56200500

(ISSN: 2356 - 9492)

(لا يجوز للجهات الإدارية فتح حسابات باسمها أو باسم الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لها خارج البنك المركزى إلا بموافقة الوزير، وبشرط أن تكون هذه الحسابات صفرية ويستثنى من ذلك وبموافقة الوزير أيضاً فتح حسابات خاصة بالبنوك المسجلة لدى البنك المركزى لما تتلقاه من تبرعات أو إعانات أو هبات أو منح أو ما فى حكمها من خارج الموازنة العامة للدولة، ويفرد لكل منها حساب خاص يتم الصرف منه فى الغرض الذى أنشئ الحساب من أجله على أن يختص رئيس الجهة أو من يفوضه بالتوقيع الأول، ومديرو ووكلاء الحسابات بالجهات الإدارية بالتوقيع الثانى وعلى هذه الحسابات.

ولا يجوز تجاوز اعتماد أى باب من أبواب الاستخدامات المختلفة أو نقل أى مبلغ من باب إلى باب آخر من أبواب الموازنة أو الموافقة على استخدام غير وارد بها أو زائد على تقديراتها إلا بعد الرجوع إلى الوزارة والحصول على موافقة مجلس النواب، وصدور القانون الخاص بذلك).

وتنص المادة (23) من قانون المالية العامة الموحد ولأول مرة على أن[1]:

(يقوم وزير المالية بتقديم بيان مجمع لاستخدامات وموارد الدولة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئات القومية، موضحا فيه الاستخدامات والموارد واى بيانات أخرى على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية للقانون).

وتنص المادة (65) من قانون المالية العامة الموحد على أن:

(على الجهات الإدارية بإعداد تقرير أداء عن مدى تحقيقها للأهداف الاستراتيجية المحددة لها فى السنة المالية وتقرير أداء عن النسب المحققة من الأهداف الاستراتيجية فى السنة المالية والإطار الموازنى متوسط المدى، وتقديمها إلى ثلاث جهات، وهى وزارة المالية والوزارة المعنية بالتخطيط فيما يخص الاستثمارات والجهاز المركزى للمحاسبات، وأن يكون هذا التقرير مشفوعًا ببيان أسباب انحراف

[1] تأثير قانون المالية العامة الموحد على الإيرادات العامة، أنظر:
https://www.youm7.com/story/2022/2/15/%D9%

المنفذ الفعلى عن الأهداف الاستراتيجية المعتمدة، حال حدوث ذلك، وذلك وفقًا للشروط والأوضاع والمواعيد التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون) [1].

وحدد القانون دور جهاز المحاسبات فى:

أ. مراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات الإدارية.
ب. مراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية للوحدات الاقتصادية.

وقام أيضاً بتحديد موعد تقديم الجهاز لتقريره إلى كل من:

أ. وزارة المالية.
ب. وزارة التخطيط.
ت. مجلس النواب.

وتنص المادة (66) من قانون المالية العامة الموحد على أن[2]:

(على الجهاز المركزى للمحاسبات أن يقدم تقريرًا عن نتائج مراجعة القوائم المالية والحسابات الختامية للجهات الادارية والوحدات الاقتصادية إلى كل من وزارة المالية والوزارة المعنية بالتخطيط، فيما يخص الاستثمارات والوزارة المختصة أو الجهة المستقلة خلال شهر من تاريخ تسلمه لكل من القوائم المالية والحساب الختامى، وتحدد اللائحة التنفيذية الفترة التى يقوم الجهاز المركزى للمحاسبات بمراجعة وتقديم تقرير عن أداء كل وزارة أو جهة مستقلة فى ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية المحددة لها).

[1] مؤتمر "آفاق المالية العامة بالجمهورية الجديدة، أنظر:
https://www.elbalad.news/5251793

[2] قانون المالية العامة الموحد، أنظر:
https://www.mof.gov.eg/ar/posts/regulations/6212074e56200500

(ISSN: 2356 - 9492)

وتنص المادة (67) من قانون المالية العامة الموحد على أن[1]:

(تعد وزارة المالية مشروع الحساب الختامى للدولة عن السنة المالية المنتهية وفقًا لتصنيفات الموازنة الواردة بهذا القانون، ويشتمل على القوائم المالية للجهات الإدارية والوحدات الاقتصادية فى نهاية السنة المالية، وتعد الوزارة المعنية بالتخطيط تقرير أداء عن مدى تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف الاستراتيجية للدولة على أن تقوم الوزارة بموافاة الوزارة المعنية بالتخطيط ببيانات المتابعة، وتحدد اللائحة التنفيذية للقانون المواعيد والإجراءات التى تلتزم بها الوزارة والوزارة المعنية بالتخطيط بتقديم تقاريرها).

وتنص المادة (68) من قانون المالية العامة الموحد على أن[2]:

(تحيل الحكومة إلى مجلس النواب وإلى الجهاز المركزى للمحاسبات، مشروعات قوانين ربط الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة، والهيئات الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربى، وبياناتها التفصيلية بعد إجراء جميع التسويات التعديلية اللازمة فى موعد أقصاه أربعة أشهر من انتهاء السنة المالية).

الضبط المالى يستلزم إلزام المركزى للمحاسبات بتقديم تقرير سنوى لمجلس النواب حيث تنص المادة (96) من قانون المالية العامة الموحد على أن[3]:

(إلزام الجهاز المركزى للمحاسبات بأن يقدم إلى مجلس النواب تقريرًا سنويًا عن مراجعة القوائم المالية والحساب الختامى، وتقييم الأداء فى ضوء أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف

[1] قانون المالية العامة الموحد، أنظر:

https://www.mof.gov.eg/ar/posts/regulations/6212074e56200500

[2] قانون المالية العامة الموحد ورفع كفاءة الانفاق العام، أنظر:

https://mof.gov.eg/ar/posts/media/620b5a7f574454000a2567c7/%D

[3] قانون المالية العامة الموحد، أنظر:

https://www.mof.gov.eg/ar/posts/regulations/6212074e56200500

الاستراتيجية للجهات الإدارية فى موعد 6 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية، ويرسل نسخة منها إلى مجلس الشيوخ والوزارة المعنية بشئون التخطيط والوزارات المختصة أو الجهات المستقلة).

هذا ووضع قانون المالية الموحد تعريف للحساب الختامى بأنه:

(تقرير عن التنفيذ الفعلى لموازنات الجهات الادارية الداخلة فى الموازنة العامة للدولة والملحقة بها فى نهاية السنة المالية).

فمما سبق نري أن قانون المالية العامة الموحد حاول أن يحكم السيطره على كل البنود التى من شأنها أن تحدث إضطراب مالى أو تخل بكفاءة أداء النظام المالى فتتضمن الموازنة العامة للدولة جميع برامج الدولة للجهات الإدارية وما يتبعها من وحدات ذات طابع خاص والصناديق والحسابات الخاصة والمشروعات الممولة من تلك الحسابات، وعدم تضمين الموازنة العامة للدولة الهيئات الاقتصادية والوحدات الاقتصادية والعلاقة بينهما وبين الموازنة العامة للدولة، والتزام الجهات الإدارية بتطبيق مبدأ الشفافية والإفصاح، وعدم تخصيص مورد معين لمواجهة استخدام محدد إلا في الأحوال الذي يصدر بها قانون. [1]

[1] تفاصيل قانون المالية الموحد: نظام جديد لإعداد الموازنة، أنظر:
https://www.elwatannews.com/news/details/5780569

(ISSN: 2356 - 9492)

الفصل الثاني

سيطرة قانون المالية العامة الموحد على إستخدامات موارد الدولة

تمهيد وتقسيم:

قانون المالية الموحد ألزام وزارة المالية بالتنسيق مع الوزارة المعنية بالتخطيط بتخصيص نسبة من الأنفاق الحكومي للصحة، والتعليم، والتعليم الجامعي، والبحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي للوفاء بالاستحقاق الدستوري، وأن تعد وتنفذ الموازنة العامة للدولة وفقا للأساس النقدي، في حين تعد وتنفذ موازنات الهيئات الاقتصادية وفقًا لمبدأ الاستحقاق، وإعداد إطار موازني لهما لمدة ثلاث سنوات مالية تالية لسنة الموازنة.

كما حددت مواد هذا الباب من قانون المالية الموحد تقسيمات استخدامات الموازنة العامة للدولة ومواردها وتصنيف الحسابات الحكومية وحسابات الأصول والخصوم والحسابات النظامية وكذا قيام وزارة التخطيط بإعداد الأهداف الاستراتيجية للدولة بكل قطاعاتها في سنة الموازنة والإطار الموازني متوسط المدى، وقيام وزارة المالية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة ومشروعات موازنات الهيئات الاقتصادية بعد دراسة مشروعات الموازنات الواردة إليها من الجهات الإدارية، واستطلاع رأى البنك المركزي فيما يتعلق بالتنسيق بين كل من السياسات المالية والنقدية والائتمانية بما يحقق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحقق سنوياً من الأهداف الإستراتيجية.

ومن هنا ستتم معالجة موضوع الفصل الثاني من خلال مبحثين:

المبحث الأول: طرق معالجة إختلالات النظام المالى

المبحث الثاني: إجراءات ضبط النظام المالى

المبحث الأول

طرق معالجة إختلالات النظام المالى

قانون المالية العامه الموحد يعالج الإختلال القائم في نظام موازنة البنود والإعتمادات أو موازنة الرقابة، من خلال تحديد النقاط الأتية[1]:

ا. تحديد الخطط والمشاريع وبرنامج العمل الذي ستنفذه الدولة على المدى القصير أو على المدى الطويل بمنهجية محدده.

ب. قياس كفاءة الوحدات الحكومية، فموازنة الرقابة تقوم بتوزيع الإعتمادات المالية على مختلف القطاعات الحكومية ثم تراقبها من أجل تحديد المسؤلية المتمثلة في وجود أى إنحراف عن تنفيذ برامج الأعمال، وذلك دون الأخذ في الإعتبار بالعمل الذي يتم إنجازه وكأن التنفيذ يعنى إنفاق مبلغ مالى على بند ما في قطاع ما بصرف النظر عن وجود مخرجات حقيقية من عدمه[2].

ج. إعداد تقدير الموازنة العامه للدولة بناءاً على حجم الإنفاق الفعلي للسنة المالية السابقة، ومن هنا نجد أن هذا التقدير لا يعكس الأساسيات الإنتاجية الفعلية المخططة لها خلال فترة زمنية محددة (هذا ويوضح الشكل التالى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(٪)) وبحجم إنفاق محدد، فتعتبر إعتمادات النفقات العامة أمر يحول دون حرية المؤسسات في تجاوز ما هو مقرر أو مدرج في الموازنة العامة للدولة وإلا تعرضت تلك المؤسسات للمساءلة القانونية.

---

[1] "ضبط الأداء المالى والإنفاق" أبرز مستهدفات قانون المالية العامة الموحد ، أنظر:
https://www.elwatannews.com/news/details/5780569

[2] Harry Kitchen, Melville McMillan, Anwar Shah :(2019),Local Public Finance and Economics: An International Perspective,Springer Nature,p.90

(ISSN: 2356 - 9492)

شكل رقم (3)

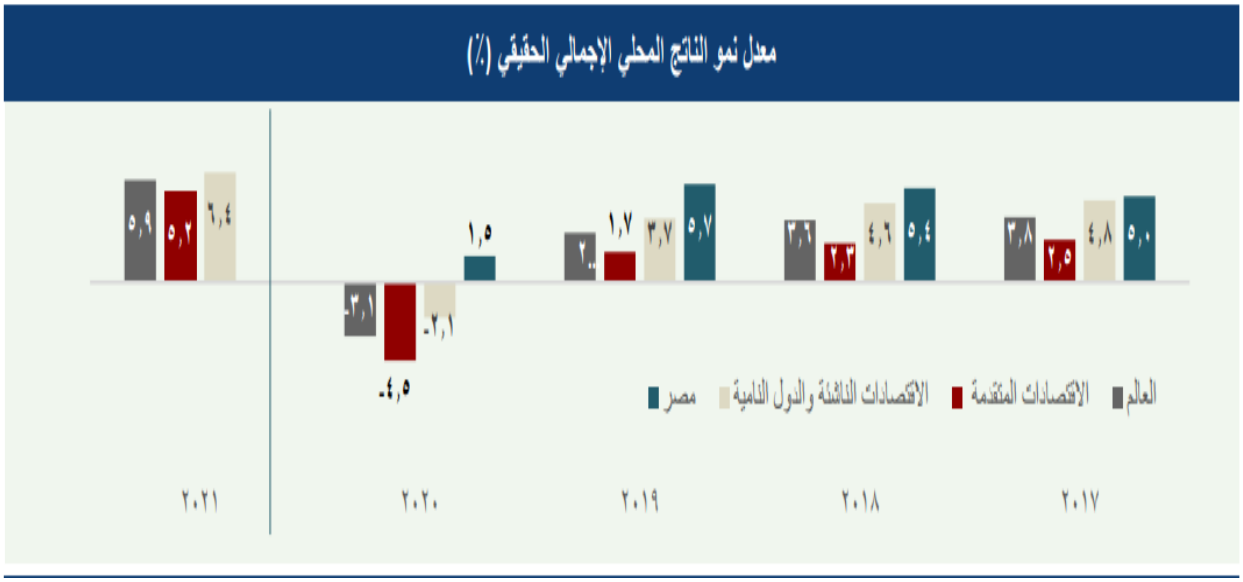

المصدر: تقرير البنك المركزى المصري 2021-2022

د. رقابة الموازنة حسابية هدفها عدم تجاوز الإعتماد المدرج بالموازنة دون وجود أى رقابة فعلية لتحقيق الغايات مما يفتح المجال لتأمين مستندات ورقية لحجم الإنفاق العام لا يقابل إنجاز محقق بالفعل على أرض الواقع[1].

هـ. ضرورة وجود منهجية ما لمتابعة تنفيذ برامج الأعمال وتنفيذ مختلف المشاريع المخطط لها على أرض الواقع ومتابعة الإنفاق على تكليفتها ومتابعة تحقيق أهداف الإنفاق بشكل فعلي.

[1] Bose D./ Ganesan S. & Marimuthu A.:(2016),An Introduction to Public Finance (Fiscal Economic),S. Chand Publishing,p.89

و. الربط الدائم بين الموازنة وخطط التنمية وتفعيل الصلة بين مؤسسات الموازنة من جهة وأهداف التخطيط من جهة أخرى[1].

ولتنفيذ ما سبق يجب العمل على خلق معايير لقياس الأداء وتحليل التكلفة والعائد حال توزيع مختلف الإعتمادات على نواحى الإنفاق العام، وذلك لضمان تكامل أجهزة الدولة من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية[2] .

ويضاف إلى ذلك ضرورة توحيد الكيان التنظيمي القائم على إعداد كل من الخطة والموازنة لكى توضع أهداف الخطة في السياسة المالية وتؤتى الموازنة ثمارها بتنفيذ الإهداف المخطط لها، فطريقة موازنة الرقابة يجب أن تعزز تقدير الإنفاق العام الكلى لكل القطاعات العامة، مساهمات القطاعات الإقتصادية في معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج (%)، وهذا ما يوضحه الشكل التالى :

[1] الوثائق والقوانين الأساسية المتعلقة بإدارة المالية العامة، أنظر:
https://www.elbalad.news/5251793

[2] AMBAR GHOSH, CHANDANA GHOSH:(2014), PUBLIC FINANCE,PHI Learning Pvt. Ltd, p.

(ISSN: 2356 - 9492)

شكل رقم (4)

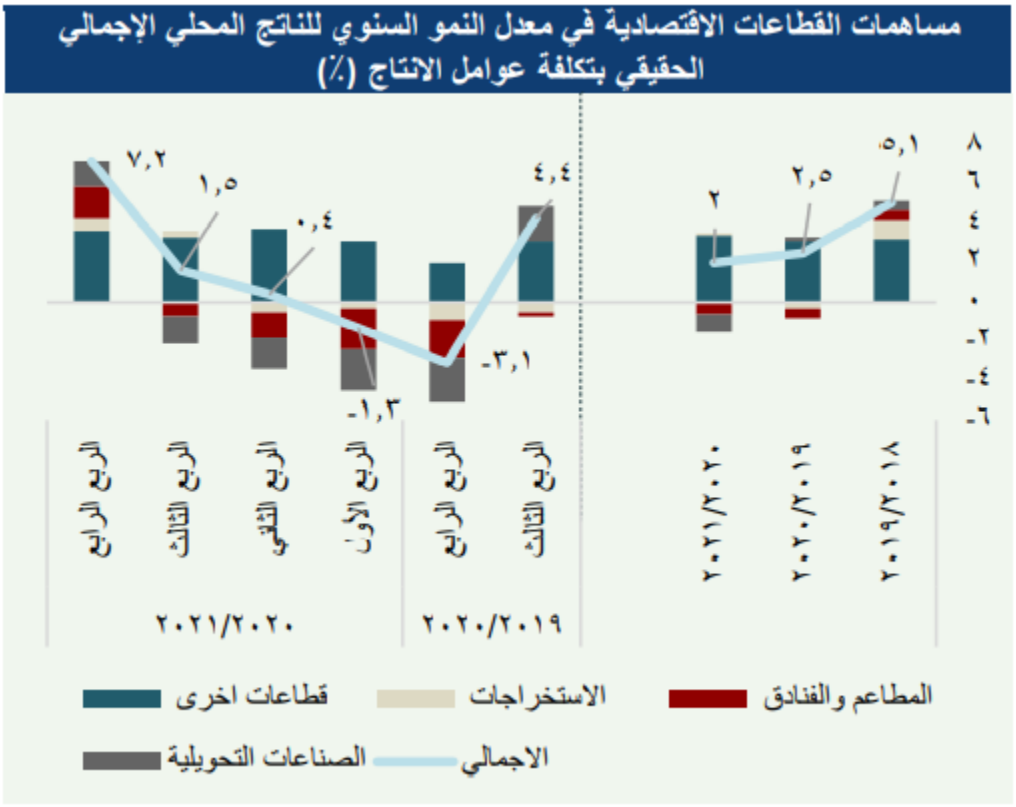

المصدر: تقرير البنك المركزى المصري لعام 2020-2021

فيجب التعرف على حجم الإنفاق العام الكلي على مشروع ما تساهم في تنفيذه عدة مؤسسات لكل مؤسسة إعتمادها الخاص، ويترتب على ذلك إرتفاع تقدير حجم الإنفاق العام مما يترتب عليه إهدار موارد الدولة المالية[1]، هذا ويوضح الجدول التالى الموارد والإستخدامات العامة في موازنة العام المالى 2021-2022:

جدول رقم (2)

[1] Bose D./ Ganesan S. & Marimuthu A.:(2016),An Introduction to Public Finance (Fiscal Economic),S. Chand Publishing,p.55

الموارد			الاستخدامات		
البند	القيمة بالمليار جنيه	النسبة المئوية	البند	القيمة بالمليار جنيه	النسبة المئوية
الإيرادات العامة	1365.2	55.5%	النفقات العامة	1837.7	74.8%
متحصلات الحيازة	27.3	1.1%	مصروفات الحيازة	30.3	1.2%
مصادر التمويل (الاقتراض)	1068.5	43.4%	سدار القروض	593	24%
الإجمالي	2461	100%	الإجمالي	2461	100%

المصدر: البيان المالي لمشروع الموازنة العامة المصرية 2021/ 2022، وزارة المالية.

فقانون المالية العامة الموحد ونظام موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء يهتم بوضع خطة زمنية للأهداف الأساسية والفرعية وتوزيعها على الجهات المنوطة بتحقيقها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يهتم النظام بتحقيق الغايات الأساسية ثم يحللها إلى غايات فرعية لمؤسسات مختلفة ثم تحليلها إلى مجموعة من المهام المحددة وتحديد متطلبات كل مهمه على حدا ووضع برنامج زمنى لها ثم إتباع السياسات المعززة لتحقيقها والسيطرة على نقاط الضعف[1] وكل ما يحول دون تنفيذها ثم تحديد معدل الأداء لقياس مستوى التقدم طبقاً لمؤشرات الكفاءة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات، والنتائج بالأهداف المخطط لها[2].

[1] أحمد أبو الفتوح الناقة: السياسات الاقتصادية للدولة ومشكلاتها " الانفاق الاستثمارى – عجز الموازنة والدين العام – ميزان المدفوعات – النمو الاقتصادى "، دار التعليم الجامعى، 2021،ص88

[2] قانون المالية العامة الموحد والحيلولة دون إهدار المال العام، أنظر:
https://mof.gov.eg/ar/posts/media/620b5a7f574454000a2567c7/%D

(ISSN: 2356 - 9492)

ويجب أيضاً العمل بمبدأ المرونة في توظيف الموارد المتوافره لكل مؤسسة إنتاجية أو خدمية وتعزيز متابعة النتائج على أرض الواقع، ففي ظل المنافسة الدولية نجد أن كل من كفاية الإنتاجية وكفاءة الأداء من أهم الغايات التى يجب تحقيقها، ومن هنا يجب إتخاذ التدابير الأتية[1]:

أ. دعم فاعلية وجدوى النفقات العامة.

ب.دعم جودة الخدمات العامة.

ت.تحديد الطاقات المعطلة في مختلف الكيانات.

ث.تحديد المؤسسات عديمة الجدوى الفعلية وإلغاء وجودها.

ج. الحد من تكلفة برنامج النشاط الجاري وتكلفة المشاريع الإستثمارية ورفع فاعليتها.

ح. تحليل أسباب الإنحراف عن تنفيذ برنامج الأعمال سواء إرتبط الإنحراف بـ[2]:

- حجم الخدمات المنفذة.
- مستوى جودة الخدمات.
- تكلفة الخدمات.
- كفاءة مركز المسئولية.

[1] قانون المالية العامة الموحد وموازنة الأداء ، أنظر:

https://www.youm7.com/story/2022/2/15/%D9%

[2] أحمد أبو الفتوح الناقة: النظرية الاقتصادية الكلية " نظرية الاستهلاك – الطلب على رأس المال والانفاق الاستثماري – عجز الموازنة العامة والدين العام – ميزان المدفوعات – النمو الاقتصادي "، دار التعليم الجامعى ،2020،ص34

المبحث الثاني

إجراءات ضبط النظام المالى

تحدد المالية العامة مجموعة من الإجراءات من أجل ضبط النظام المالي بالإضافة إلى رفع مؤشرات الأداء المالى وإبتكار مصادر متعددة للتمويل ما بين القطاعات المحلية والقطاعات الدولية، مما يحول دون حدوث[1]:

أ. أزمات بداخل القطاع المصرفي.
ب. إضطراب أداء المالية العامة.

فنلاحظ أن أداء النظام المالى الحكومى كان منفرد فى الأونة الأخيرة وحقق مؤشرات مرتفعة فى العام المالى 2021/2020 وعند مقارنته بأداء غالبية الدول نجد أنه تفادى العديد من الأزمات خاصةً خلال إنتشار فيرس كرونا الذي ترتب عليه إرتفاع دين الحكومة العامة ومثل نسبة من الناتج المحلى الإجمالى الإسمى خلال عام 2020/2019 وعام 2021/2020، وهذا الأثر يعد الأقل حده عند مقارنته بإقتصاد الدول الناشئة والدول المتقدمة خلال عام 2020 فحصلت مصر على تدفقات إستثمارية أجنبية فى محافظ أدوات الدين دون حدوث زيادة فى أسعار العائد حال مقارنتها بإقتصاديات الأسواق النامية[2].

وإتبعت الدولة إستراتيجية الدين متوسطة الأجل التى تعتمد على رفع مدة أجل الدين وإبتكار العديد من مصادر التمويل الداخلية والخارجية مما ترتب عليه إنخفاض معدل إستثمار القطاع المصرفى في أدوات الدين الحكومى نسبتاً إلى أصوله[3].

---

[1] قانون المالية الجديد يسهم فى ضبط النظم المالية، أنظر:
https://www.elwatannews.com/news/details/5780569

[2] أوميد محمود النقشبندي: الرقابة المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة ؛ دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية ، 2019،ص54

[3] أحمد دلاور أحمد: دور السلطات العامة في تطوير منظومة الرقابة على الموازنة العامة للدولة للأنظمة القانونية، دار الجامعة الجديدة

(ISSN: 2356 - 9492)

التطورات الإقتصادية والمالية الكلية:

إن النظام المالى المصرى حقق معدلات نمو موجبة من خلال إتباعه سياسه مرنه ومتنوعه وإستباقيه وفعاله في ظل تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى مما ترتب عليه[1]:

أ. إستقرار المؤشرات الإقتصادية والمالية.

ب. الحد من الأثر الإقتصادى المترتب على مختلف الأزمات والتى من أهمها أزمة فيرس كرونا.

ت. إستقرار التصنيف الإئتمانى.

ث. تعزيز ثقة المستثمر الأجنبي في أداء الإقتصاد المصرى.

ج. دعم قدرة القطاع المصرفى علي منح التمويل اللازم لكل القطاعات الإقتصادية[2].

هذا ويوضح الجدول التالى مجموعة المؤشرات الإقتصادية والمالية الكلية:

للنشر ،2019،ص87

[1] حسن عواضة: المالية العامة "الموازنة ، نفقاتها ، وارداتها (ضرائب ورسوم) ، القروض ، الإصدار النقدي ، منشورات الحلبي الحقوقية ،2019،ص55

[2] تمويل القطاعات الإقتصادية ، أنظر:

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=19022022&id=32550cd3-6026-40fc-b8d2-84a

جدول رقم (3)

المؤشرات الاقتصادية والمالية الكلية						
القطاع	المؤشر	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
		عام مالي				
الحقيقي (٪)	معدل النمو الحقيقي	٤.٣	٤.٢	٥.٣	٥.٦	٣,٦
	التضخم	١٠.٢	٢٣,٥	٢٠,٩	١٣.٩	٥,٧
	نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي					
الحكومي (٪)	الميزان الأولي	٣.٥-	١.٨-	٠.١	٢	
	إجمالي العجز الكلي	١٢.٥	١٠.٩	٩.٨	٨.٢	
	الدين العام المحلي	٩٦.٧	٩١.١	٨٣.٣	٨٠.٥	
الخارجي	صافي الاحتياطات الدولية (مليار دولار)	١٧.٥	٣١.٣	٤٤.٣	٤٤.٥	٣٨,٢
	الدين الخارجي قصير الأجل إلى صافي الاحتياطات الدولية (٪)	٤٠	٣٩.٢	٢٧.٨	٢٤.٩	٢٨,٤
	نصيب المستثمرين الأجانب من إجمالي أرصدة أذون الخزانة (٪)	٠.١	٢٠.٦	٢٣,٧	١٩.٥	٧,٨
	عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (٪)	٥.٩	٦.١	٢.٤	٣.٦	٣,١
	خدمة الدين الخارجي إلى الحصيلة الجارية (٪)	٩,٨	١٢,٣	١٧,٨	١٧	٢٢,٥
المصرفي (٪)	معيار كفاية رأس المال	١٤	١٤,٧	١٥,٧	١٧,٧	٢٠,١
	متوسط السيولة بالعملة المحلية	٥٥.٤	٤٧.١	٤٠.٣	٤٤.٤	٥٤,٣
	متوسط السيولة بالعملة الأجنبية	٦٠.٢	٦٦.٤	٦٧.٧	٦٧.٧	٧٠,٣
	نسبة القروض غير المنتظمة	٦	٤,٩	٤,١	٤,٢	٣,٩
	نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة	٩٩,١	٩٨,٣	٩٨	٩٧,٦	٩٧,٢
	العائد على متوسط الأصول	٢	١,٥	١,٤	١,٨	١,٨

المصدر: تقرير البنك المركزى المصري لعام 2019-2020

ومن أجل تعزيز مختلف المؤشرات الإقتصادية والمالية تم ربط الإعتمادات المخصصة للقطاع الحكومية بالنتائج المراد تحقيقها، حيث يشمل النظام أن تبوب الموازنة وفقًا للتصنيف الاقتصادى والوظيفى

(ISSN: 2356 - 9492)

والإدارى، على أن تحدد اللائحة التنفيذية للقانون - المقرر إصدارها الفترة المقبلة - تقسيمات كل تصنيف فى ضوء المعايير الدولية المطبقة فى هذا الشأن[1].

وأجاز القانون لاعتبارات خاصة تقتضيها المصلحة العامة للبلاد أن تدرج ضمن برامج أو أبواب الاستخدامات بالموازنة العامة للدولة، اعتمادات إجمالية لبعض الجهات أو احتياطيات عامة دون التقيد بالتصنيف الاقتصادى لهذه الأبواب؛ وذلك لمواجهة الالتزامات الحتمية القومية أو الطارئة، أو المصروفات أو الالتزامات التى لم يتسن مراعاتها لدى إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة.

ونص القانون على أن يراعى ألا يتجاوز ما يُدرج كاعتمادات إجمالية للجهة الواحدة نسبة 5% من إجمالى الاعتمادات المدرجة لاستخدامات هذه الجهة بالموازنة العامة للدولة، على أن يستثنى من ذلك موازنات القوات المسلحة، والمحكمة الدستورية العليا.

كما نص القانون على ألا يتجاوز ما يدرج كاحتياطيات عامة نسبة 5% من إجمالى برامج أو استخدامات الموازنة العامة للدولة، على أن توزع هذه الاحتياطيات خلال السنة المالية على أبواب وتقسيمات الاستخدامات المختلفة، بما فى ذلك الفوائد فى إطار المعايير التى يعرضها وزير المالية على مجلس الوزراء[2].

وأعطى القانون مهلة للتطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء فى غضون أربع سنوات مقبلة، على أن يتم خلال هذه السنوات تطوير نظام الرقابة بما يناسب مع تطبيق النظام الجديد.

حظر إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة[3]:

[1] قاسم ابراهيم الحسيني: صنايق الثروة السيادية ودورها في دعم الموازنة العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2020،ص66

[2] قاسم ابراهيم الحسيني: المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2022،ص42

[3] محمد السعيد شاهين: الإثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن عجز الموازنة العامة للدولة وسبل العلاج، دار الكتب والدراسات العربية، 2022،ص32

وحظر القانون إنشاء صناديق وحسابات خاصة إلا بقانون منفرد، على أن يتضمن فى بنوده تخصيص موارد معينة لبرامج وإستخدامات محددة للصناديق والحسابات الخاصة.

ونص القانون على أن تُعد الصناديق والحسابات الخاصة على مستوى الجهة التى تتضمنها الموازنة العامة للدولة وحدة واحدة، مجيزا النقل بين اعتماداتها وأرصدتها فيما بينها، بشرط بموافقة السلطة المختصة بعد أخذ رأى وزارة المالية.

كما حظر القانون على جميع الجهات الإدارية بالدولة فتح حسابات باسمها أو باسم الصناديق والحسابات الخاصة التابعة لها خارج البنك المركزى إلا بموافقة وزير المالية، شريطة أن تكون هذه الحسابات صفرية، على أن يستثنى من ذلك وبموافقة الوزير أيضًا فتح حسابات خاصة بالبنوك المسجلة لدى البنك المركزى لما تتلقاه من تبرعات أو إعانات أو هبات أو منح من خارج الموازنة العامة للدولة [1] .
واستثنى القانون جهات وزارة الدفاع، وهيئة الأمن القومى وجميع أجهزتها، والهيئة العامة للتأمين الصحى، والهيئة العامة للتأمين الصحى الشامل، وصناديق المعاشات والتأمينات التابعة للهيئة القومية للتأمين الاجتماعى، والهيئة القومية للبريد، فيما يتعلق باستثمار أموال المودعين، وكذا استثناء صناديق الرعاية الاجتماعية والصحية، وصناديق التأمين الخاصة بالعاملين بالجهات الإدارية. [2]

تحديد نسب للقطاع الصحى والقطاع التعليمى:

وألزم القانون، وزارة المالية بالتنسيق مع الوزارة المختصة بشئون التخطيط، تخصيص نسب من الإنفاق الحكومى للصحة والتعليم، والتعليم الجامعى، والبحث العلمى من الناتج القومى الإجمالى، وفقًا لما نص عليه الدستور.

[1] AMBAR GHOSH, CHANDANA GHOSH:(2014), PUBLIC FINANCE,PHI Learning Pvt. Ltd, p.

[2] قانون المالية العامة الموحد ورفع كفاءة الأداء ، أنظر:
https://www.elwatannews.com/news/details/5780569

(ISSN: 2356 - 9492)

وينص الدستور على أن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم الجامعى لا تقل عن 2% من الناتج القومى الإجمالى، و1% للبحث العلمى ومؤسساته، و3% للصحة، على أن تتصاعد هذه النسب تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. [1]

الإضافة إلى صلاحيات وزير المالية:

وأعطى القانون لوزير المالية صلاحية إصدار القواعد المنظمة لضبط حسابات الجهات الإدارية بالاتفاق مع محافظ البنك المركزى، وكذا حق الاطلاع على حساباتها وحصر أرصدتها لدى الوحدة الحسابية المركزية والبنك المركزى وجميع البنوك، سواءً كانت حسابات جارية أو حسابات ودائع من الحسابات بالعملة المحلية أو بالعملات الأجنبية[2].

كما اعطى القانون للوزير حق السحب على حساب أى بنك مسجل لدى البنك المركزى لا يلتزم بتحويل المبالغ المودعة بالحسابات الصفرية لديه إلى الحسابات الموازية المفتوحة بحساب الخزانة الموحد فى ذات يوم الإيداع، وفى حدود المبلغ المودع مضافًا إليه مبلغ يعادل نسبة سعر الإقراض والخصم مضروبًا فى المبالغ المتأخرة، وذلك على أساس سنوى، على أن تحدد اللائحة التنفيذية القواعد المنظمة لتلك الحسابات[3].

فمما سبق يتضح لنا أن القانون لم يترك أى باب لإهدار المال العام إلا وأحكم سيطرته عليه بصوره بسيطه وسهله دون إهدار الطاقة أو الوقت بل من خلال مجموعة من الإجراءات التى إلزم إتباعها وفق توقيتات وتخصصات معينة كما سبق أن أشرنا.

---

[1] قانون المالية العامة الموحد وأبعادة الاستثمارية، أنظر:
https://mof.gov.eg/ar/posts/media/620b5a7f574454000a2567c7/%D

[2] تحقيق مستويات المرونة في تنفيذ الموازنة، أنظر:
https://www.elbalad.news/5251793

[3] قانون المالية العامة الموحد والرقابة المالية، أنظر:
https://www.youm7.com/story/2022/2/15/%D9%

الفصل الثالث

قواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة في ضوء قانون المالية العامة الموحد

تمهيد وتقسيم:

أن قانون المالية العامة الموحد الذى يدمج قانون المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة يراعى عددًا من الإصلاحات الهيكلية تتمثل في تطبيق موازنة البرامج والأداء بالوزارات والهيئات الموازنية، والهيئات الاقتصادية تدريجيًا خلال مدة أقصاها ٤ سنوات بما يساهم فى تعزيز حوكمة المنظومة المالية ورفع كفاءة الإنفاق العام وإعلاء مبادئ المساءلة والمحاسبة، كما يحدد القانون أطر موازنية متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات تالية لسنة الموازنة لضمان التخطيط المالى الجيد ووضع رؤية مستقبلية للأداء المالى بالجهات الإدارية للدولة، وإعادة استخدام المخصصات المالية فى السنوات التالية إذا تعثر صرفها خلال سنة الاعتماد.

ومن هنا تتم معالجة موضوع الفصل الثالث من خلال مبحثين:

المبحث الأول: موازنة البرامج والأداء

المبحث الثاني: رفع كفاءة الإنفاق العام

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الأول

موازنة البرامج والأداء

إن موازنة البرامج والأداء تتخطى مرحلة رقابة المال العام في ضوء موازنة البنود والإعتمادات إلى خدمة الإدارة الحكومية من أجل تنميتها وتعزيز الكفاءة في أداء العمل وقياس ما تم إنجازه من أعمال من خلال تحديد:

1. الغايات طويلة الأجل والغايات قصيرة الأجل في حدود الإختصاصات التى حددت من أجلها المبالغ المالية.
2. تحديد البرنامج المناسب لكل إختصاص مع تحديد المشاريع المدرجة تحت كل برنامج من أجل تحقيق الغايات في ضوء التخصص.
3. تحديد التكلفة والمعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بالبرامج والمشاريع والأنشطة.
4. تحديد مصادر التمويل وحجم المبالغ المحصلة.

وذلك من أجل: [1]

- تعزيز مستوى الإدارة.
- ترشيد الإنفاق العام.
- الحيلولة دون إتخاذ أى قرار عشوائي أو به شبهة إسراف.

أقر قانون المالية العامة الموحد في المادة رقم (78) مجموعة من المخالفات المالية التى منع إرتكابها [2]وتشمل:

---

[1] Kadir Caner Doğan , Ömer Uğur:(2021), Public Administration and Public Finance Research,Livre de Lyon, p.33

[2] مع مراعاة أحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم 144 لسنة 1988، وقانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم 81 لسنة 2016، أنظر:

AF% %20%/2c32a56200500090e6212074https://www.mof.gov.eg/ar/posts/regulations/

1. إهمال الكيان الإداري في تقديم الموازنة _ الحساب الختامى _ القائمة المالية _ تقرير تقييم الأداء _ البيان التفصيلى أو تقديمه بصورة غير وافية أو فى وقت مخالف للتوقيت المحدد.
2. عدم توافر الدفتر أو السجل المحاسبى أو عدم التقييد فيه بصورة منظمة حسب ما وضعته اللائحة المالية للموازنة والحسابات.

الحيلولة دون ممارسة إختصاصات الرقابة والمتابعة والتفتيش من قبل ممثلي الجهاز المركزى للمحاسبات[1] .

3. رفض تقديم مختلف السجلات والبيانات من قبل الكيان الإدارى إلي ممثلي أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات من أجل فحصها أو التأخير فى تقديمها.
4. تخطى الإعتماد المدرج فى الموازنة أو تحويل مبلغ مالى مخصص في باب معين إلي باب أخر من أبواب الموازنة العامة أو إعتماد إنفاق غير وارد بها أو يزيد عما تم تقديره بدون الحصول على موافقة أو ترخيص مالى من الجهة المسئولة.
5. التنازل عن مفاتيح التصديق الإلكتروني لطرف ثالث غير صاحب التوقيع الأول وصاحب التوقيع الثانى[2].

ويضاف إلى ذلك إلتزام تلك الجهات بتقديم كافة البيانات والمعلومات والإيضاحات التي تطلبها الوزارة فيما يتعلق بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، كما بينت حق الاطلاع على الدراسات والأبحاث والمعلومات اللازمة لإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة[3].

---

[1] AMBAR GHOSH, CHANDANA GHOSH:(2014), PUBLIC FINANCE,PHI Learning Pvt. Ltd, p.

[2] Anthony Larsson, Robin Teigland :(2019),Routledge Studies in the European Economy, Routledge, p.43

[3] تأثير قانون المالية العامة الموحد على جهات المراقبة وصلاحياتها، أنظر:
https://www.youm7.com/story/2022/2/15/%D9%

(ISSN: 2356 - 9492)

فأقر قانون المالية الموحد تناول قواعد تنفيذ الموازنة وأحكام الصرف والتحصيل في 25 مادة حيث يتم استخدام الاعتمادات المقررة لكل جهة فور صدور القانون وتكون كل جهة مسئولة عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ موازنتها وتحقيق الأهداف الاستراتيجية المحددة لها، واعتبار التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة لها قوة القانون.

كما تضمن أن يتعين أخذ رأي وزارة المالية في مشروعات القوانين والقرارات التي ترتب أعباء مالية إضافية على الموازنة العامة للدولة قبل إصدارها من السلطة المختصة وفي حالة عدم الموافقة يعرض الأمر على مجلس الوزراء لتقرير ما يراه، كذلك عدم قيام الجهات الإدارية بعقد قروض أو الحصول على تمويل أو الارتباط ببرامج غير واردة في الموازنة العامة للدولة أو موازنات الهيئات الاقتصادية إلا بعد موافقة مجلس النواب[1].

بالإضافة إلى تنظيم الحسابات الختامية إوجراءات الرقابة المالية والضبط الداخلي بهدف ضبط حسابات الجهات الإدارية، والرقابة المالية قبل الصرف، وأسس إعداد نظام الرقابة الداخلية، كما تضمن لمفتشي الوزارة الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب الوزير صفة الضبطية القضائية في الجرائم التي تقع في دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بشئون وظائفهم[2] .

والحسابات الختامية في قانون المالية الموحد تضمن التزام الجهات الإدارية والوحدات الاقتصادية بإعداد الحساب الختامي والقوائم المالية وتقديمها إلى الوزارة والجهاز المركزي للمحاسبات كما تضمن أن تحال إلى مجلس النواب والجهاز المركزي للمحاسبات مشروعات قوانين ربط الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة والهيئات العامة الاقتصادية والهيئة القومية للإنتاج الحربي في موعد أقصاه أربعة اشهر من انتهاء السنة المالية وان يقدم الجهاز المركزي للمحاسبات إلى مجلس

[1] محمد السعيد شاهين: عجز الموازنة العامة للدولة دراسة في تطور عجز الموازنة والاسباب المؤدية إليه، دار الكتب والدراسات العربية ، 2022،ص55

[2] AMBAR GHOSH, CHANDANA GHOSH:(2014), PUBLIC FINANCE,PHI Learning Pvt. Ltd, p.

النواب تقريرا سنويا عن مراجعة الحسابات والقوائم المالية وتقييم الأداء في موعد أقصاه خمسة اشهر من انتهاء السنة المالية. [1]

وتناول القانون 11 مادة تشمل اختصاصات الوزير المختص واشتراطات التأهيل والتدريب لشغل أو الاستمرار في شغل وظائف مسئولي إعداد وتنفيذ ورقابة الموازنة، والحظر على ممثلي الوزارة الحصول على أية مزايا مالية أو عينية ألا بموافقة الوزير، وإطار تطبيق النظم الإلكترونية، ولا يجوز للجهة الإدارية إصدار أو تعديل لوائح خاصة يترتب عليها آثار مالية على الخزانة العامة إلا بموافقة الوزارة، وإصدار الوزير اللائحة المالية للموازنة والحسابات لأهميتها وإكسابها الشرعية القانونية، وتشكيل لجنة دائمة فنية للمالية العامة بوزارة المالية تختص باقتراح القواعد التي يقتضيها تطبيق القانون، والتزام الجهات الإدارية باستخدام الأنظمة والتطبيقات الذكية في إعداد وتنفيذ موازنتها[2].

[1] إصدار قانون المالية العامة الموحد، أنظر:
https://www.elbalad.news/5251793

[2] محمد جاسم حمادي الحلبوسى: رقابة البرلمان والهيئات المستقلة على الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة" ، دار الفكر الجامعي ، 2019،ص77

(ISSN: 2356 - 9492)

المبحث الثاني
رفع كفاءة الإنفاق العام

وضع قانون المالية العامة الجديد أطر موازنية متوسطة المدى لمدة ثلاث سنوات لضمان التخطيط المالى الجيد وإعادة استخدام المخصصات المالية فى السنوات التالية إذا تعثر صرفها خلال سنة الاعتماد وتطبيق موازنة البرامج والأداء يسهم فى رفع كفاءة الإنفاق العام والتوسع فى التطبيقات التكنولوجية لتعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة [1]وإنشاء الصناديق والحسابات الخاصة الجديدة بقانون يحدد الإيرادات والمصروفات وترسيخ الدور الرقابي لممثلي المالية واعتبار الوثائق الإلكترونية ذات حجية قانونية[2].

فقانون المالية العامة الموحد يعد انطلاقة قوية نحو الإدارة الاحترافية للمالية العامة للدولة فى الجمهورية الجديدة، ويعكس النقلة النوعية في الإصلاحات التشريعية التى تنفذها الدولة من خلال ما استحدثه القانون من أحكام مستجدة تعكس فلسفة الأداء المالي القائم على النظم المميكنة، وفقًا لأفضل الممارسات العالمية التى ترتكز على الإفصاح والشفافية والحوكمة[3]؛ بما يُسهم في إكساب الموازنة المزيد من المرونة وجعلها أكثر قدرة على تحقيق المستهدفات الاقتصادية والتنموية طبقًا لرؤية مصر ٢٠٣٠.[4]

---

[1] Anthony Larsson, Robin Teigland :(2019),Routledge Studies in the European Economy, Routledge, p.43

[2] قانون المالية العامة الموحد والتحول الرقمى، أنظر:
https://mof.gov.eg/ar/posts/media/620b5a7f574454000a2567c7/%D

[3] Lech Gąsiorkiewicz, Jan Monkiewicz :(2022),Digital Finance and the Future of the Global Financial System: Disruption and Innovation in Financial Services, Routledge International Studies in Money and Banking, Publisher Taylor & Francis, 2022,p.65

[4] معلومات عن قانون المالية الموحد، أنظر:
https://www.elwatannews.com/news/details/5780569

ومن الضرورى في ظل المتغيرات الإقتصادية والمالية أن تطبق دراسة الجدوى الفنية والإقتصادية بصورة فعلية على كافة مشاريع الإستثمار الواردة بالموازنة العامة وتحديد أولوية تنفيذها والبدائل الإقتصادية لها[1]، بالإضافة إلى خلق نظام معلومات متكامل للمشاريع الإستثمارية في المؤسسات الحكومية من أجل تحديد الأصول والإستثمارات القائمة والطاقات المعطلة هذا ويوضح الشكل التالى توزيع الإستثمارات العامة على مختلف القطاعات:

شكل رقم (5)

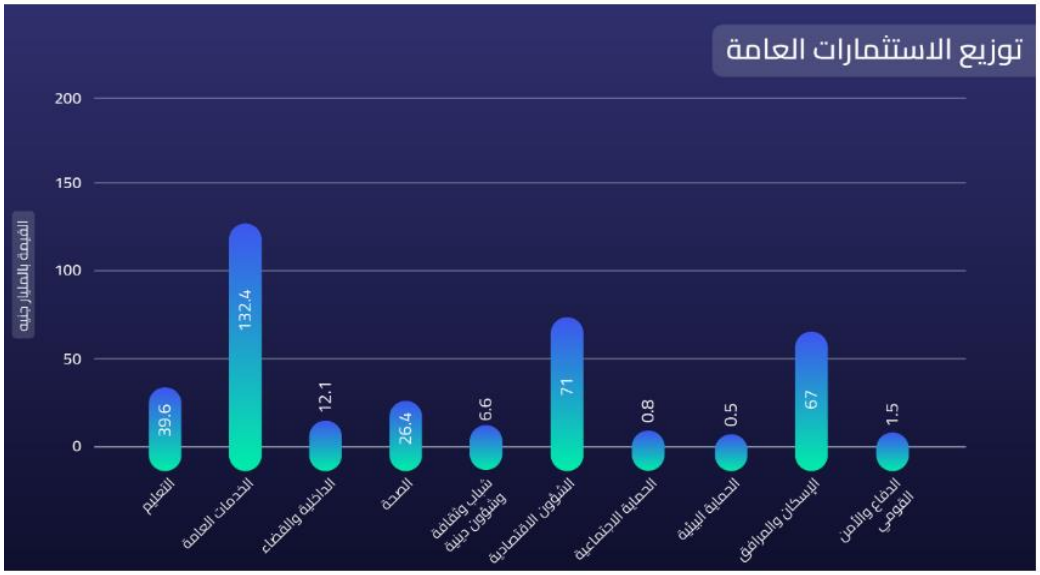

المصدر: الموازنة العامة المصرية وتحديات التحول، مرصد الموازنة العامة وحقوق الانسان.

[1] محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2022،ص44

(ISSN: 2356 - 9492)

ومن ناحية أخري يجب العمل على متابعة تنفيذ المشاريع الإستثمارية بشكل دورى مع ترشيد الأعباء الحكومية الملقاه على ميزان المدفوعات [1]ووضع شروط قوية بشأن الإتفاق على التمويل بعملة أجنبية نقداً أو بقروض أو تسهيلات إئتمانية خارجية كشرط عدم وجود بديل محلى وعدم وجود قروض حكومية أجنبية ميسرة، هذا ويوضح الشكل التالى إجمالى القروض خلال أربعة أعوام متتالية :

شكل رقم (6)

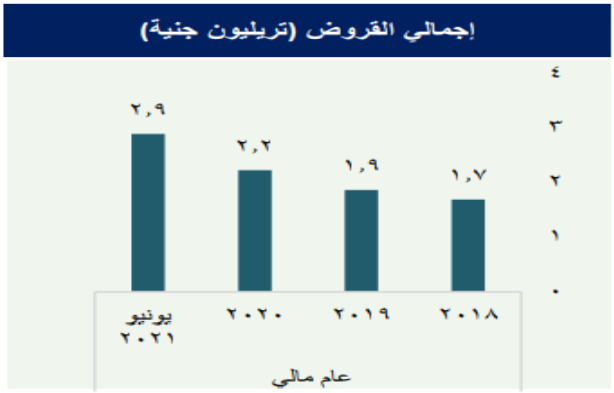

المصدر: الموازنة العامة المصرية وتحديات التحول، مرصد الموازنة العامة وحقوق الانسان.

وتوزيع محفظة القروض خلال العام المالى 2020-2021 ما بين المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات متناهية الصغر ومدتها ونوع عملة القرض يوضحه الشكل التالى:

[1] محمد ساحل: أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2020،ص66

شكل رقم (7)

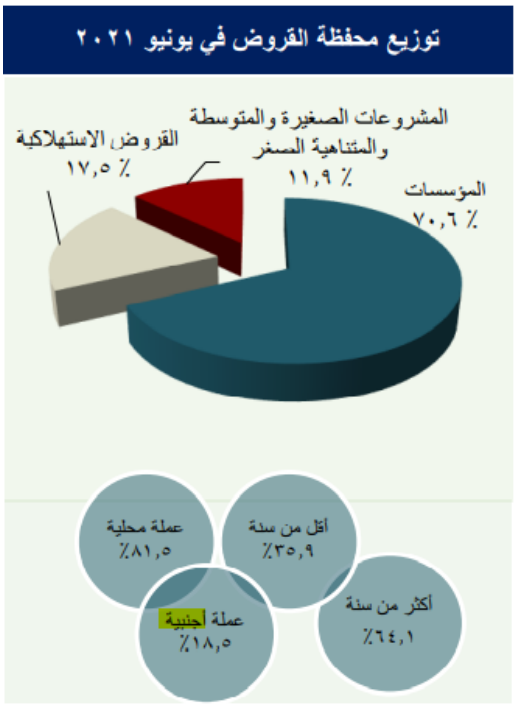

المصدر: تقرير البنك المركزى المصري 2021-2022

وجودة الأصول وتحديد القروض غير المنتظمة إلى إجمالى القروض ومخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة خلال أربعة سنوات متتالية يوضحها الشكل التالى:

(ISSN: 2356 - 9492)

شكل رقم (8)

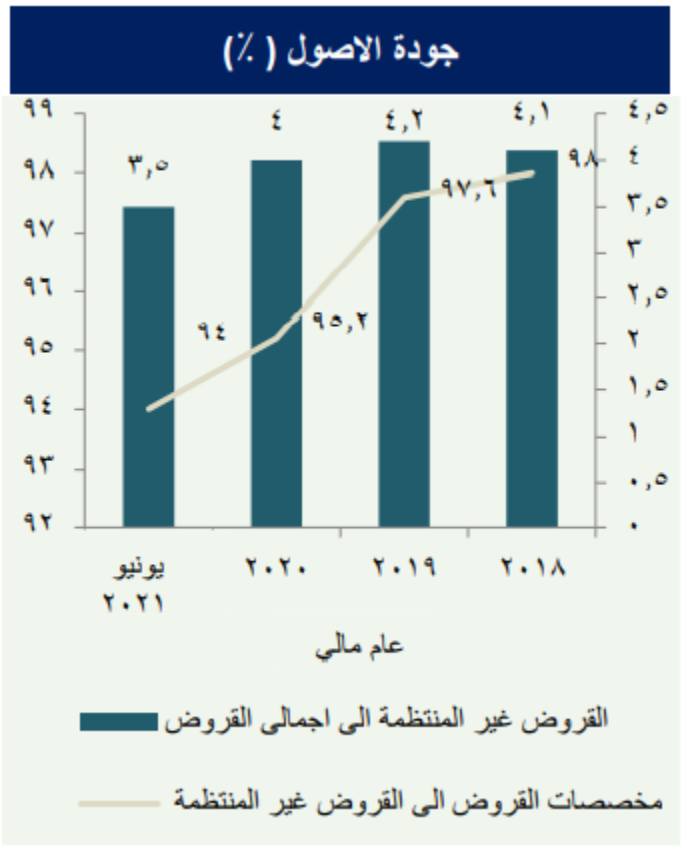

المصدر: تقرير البنك المركزى المصري 2021-2022

ويضاف إلى ذلك ضرورة توفير شبكة معلومات كاملة بشأن إمكانيات التصنيع المحلى وإمكانيات التمويل الميسر الخارجى[1]، والسيطرة على المدخلات والمخرجات في العلاقة بين الحكومة وشركات القطاع العام وقطاع الاعمال العام وقطاع الاعمال الخاص [2]من أجل وضع منهجية لمعالجة تضخم التشابك في المستحقات الإستثمارية وتضخم ديون قطاع التشييد.

[1] النظام المالى الجديد، أنظر:

https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=19022022&id=32550cd3-6026-40fc-b8d2-84a

[2] شركات قطاع الأعمال العام، هى شركات مملوكة للدولة، ملكية لا تقل عن نسبة 51% وتحديدا لوزارة المالية، وهى تتبع عدد من

ولكى تتكامل نظم الإنفاق ويتم توجيهها التوجيه الرشيد المثمر سمح القانون بالتوسع في استخدام التطبيقات التكنولوجية لتعزيز حوكمة المنظومة المالية للدولة في ظل التحول إلى مصر الرقمية [1]بما يتوافق مع المتغيرات المتعلقة بمنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني في إطار استخدام نظم التوقيع الإلكتروني[2]، واعتبار الوثائق والمخرجات الإلكترونية ذات حجية قانونية، لافتًا إلى تأكيد القانون على الدور الرقابي لممثلي وزارة المالية، على المال العام وتحقيق التكامل مع الأجهزة الرقابية[3].

الوزارت أبرزها وزارة قطاع الأعمال العام.

وسميت الشركات بهذا الاسم نتيجة لصدور قانون قطاع الأعمال العام الذى يحمل رقم 203 لسنة 1991 ويختص بالشركات فقط.

وتختلف شركات قطاع الأعمال العام، عن شركات القطاع العام، عن الشركات الخاصة، فالأولى لابد أن تزيد حصة الدولة فيها عن 51%، والثانية تملكها الدولة بنسب مختلفة لكنها تخضع لقوانين أخرى غير قانون 203 لسنة 91، أبرزها قانون الشركات، والثالثة لا علاقة لها بالحكومة.

شركات قطاع الأعمال العام تنقسم إلى نوعين، الأولى الشركات القابضة، والتى يتم تأسيسها بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بناء على اقتراح الوزير المختص، ويكون رأسمالها مملوكا بالكامل للدولة أو لأشخاص اعتبارية عامة، وتثبت لها الشخصية الاعتبارية من تاريخ قيدها فى السجل التجارى، أما الشركات التابعة يتم انشائها بقرار من الشركة القابضة سواء شركة مملوكة بالكامل لها أو برأس مال مشترك.

ويكون للشركة القابضة والشركة التابعة جمعية عمومية، لها حق التصرف فيها، سواء بالاستمرار أو التصفية، ويترأس جمعية الشركة القابضة الوزير المختص، فيما يترأس جمعية الشركة التابعة رئيس الشركة القابضة المالكة لها ، أنظر:

محمود على الشرقاوى: النمو الإقتصادى وتحديات الواقع، دار المنهل ، 2016، ص70

[1] Anthony Larsson, Robin Teigland :(2019),Routledge Studies in the European Economy, Routledge, p.43

[2] Mr.Sanjeev Gupta, Mr.Michael Keen, Ms.Alpa Shah, Ms.Genevieve Verdier :(2017),Digital Revolutions in Public Finance, International Monetary Fund, p.90

[3] أهداف قانون المالية العامة الموحد، أنظر:

https://www.elbalad.news/5251793

(ISSN: 2356 - 9492)

وأضاف أن القانون يسهم في حوكمة إنشاء الصناديق والحسابات الخاصة الجديدة حيث نص على أن يكون إنشاؤها بقانون يحدد مواردها واستخداماتها، كما يلزم القانون العاملين بالجهات الإدارية للدولة بإبلاغ الجهات التى يعملون بها عن أى مبالغ يتم تحويلها إلى حساباتهم شهريًا بأى من وسائل الدفع الإلكتروني وأسباب تحويل هذه المبالغ [1].

إعداد قانون المالية العامة الموحد تم من خلال فريق عمل بالوزارة بمشاركة عدد من الخبراء المصريين، بعد مراجعة أفضل الممارسات العالمية والإقليمية فى إدارة المالية العامة واستخدام النظم الآلية في التشريعات المالية الحالية، موضحًا أن القانون الجديد يركز على الارتقاء بالكوادر البشرية بالإدارة المالية بالوزارات والجهات الإدارية حيث يشترط فى مسئوليها التأهيل العلمى والتدريب المستمر لضمان جودة الأداء المالى[2].

[1] Harvey S. Rosen, Abdülkadir Civan, Ted Gayer :(2014),Economia e discipline aziendali, McGraw-Hill series in economics,McGraw-Hill Education,p.88

[2] كفاءة الاداء المالى، أنظر:

https://mof.gov.eg/ar/posts/media/620b5a7f574454000a2567c7/%D

الخاتمة

كما سبق أن ذكرنا فقانون المالية العامة الموحد ودمجه مع قانون المحاسبة الحكومية بمثابة ضرورة مالية ملحة فهو الأداة الوحيدة للحفاظ على المال العام وحمايته وحسن توظيفه، فالدور الذى يقوم به قانون المالية العامة الموحد كآلية لتعزيز أداء المؤسسات الإقتصادية ودعم قيمتها، وتحسين حجم مساهمتها فى النظام المالي هذا من ناحية .

ومن ناحية أخري دوره في المراقبة والمتابعة وفحص كافة البيانات المالية للمؤسسات الحكومية وضمان الدقة في عناصرها، ومراجعة القوائم المالية وتحليل النسب المالية التى تظهر المركز المالي الفعلي للمؤسسة الحكومية مع تفعيل المراجعة على أسس علمية وصحيحة تساهم فى تحقيق غايات القطاع العام.

فإعتماد نظام جديد موحد ومتكامل لموازنة الدولة العامة يسيطر على كافة سلبيات القيادة والإشراف على مجالات إنفاق المال العام وإعادة النظر في متطلبات الدعم من حيث حصر الفئات المستحقه له وتحديد أولوياته وإعادة هيكلة الدين العام بما يتفق مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإستدامه المالية ومعالجة كل الخسائر المتراكمة في الكيانات العامة ومراجعة التركيبة الإدارية للقوى العاملة فى أجهزة الدولة ودعم مستويات الأجور بها ورفع حصيلة النظام الضريبي عملاً بالمعايير الدولية التى حاول قانون المالية العامة الموحد التوفيق بينها وبين المعايير المعمول بها محلياً.

(ISSN: 2356 - 9492)

النتائج

بعد إستعراض أهم عناصر قانون المالية العامة الموحد ودمجه مع قانون المحاسبة الحكومية وتطبيق الكيان الحكومي له بدقه ومقارنته بمعايير العمل الدولية نلاحظ النتائج الأتية:

1. يعتبر مبدأ الحوكمة فى القطاع الحكومي مبدأ أساسي من أجل ضمان تحقيق الكيانات العامة للثمار المرجوة منها وبلوغ المصلحة العامة.
2. إيجابيات الدقة فى تقدير الموازنة العامة للدولة عند تطبيق نظم المعلومات الحكومية موحدة.
3. إنخفاض معدلات الإنحراف ما بين تقديرات الموازنة من ناحية والقيم الفعلية لعناصر الموازنة عن طريق دعم مبدأ الشفافية.
4. إرتفاع كفاءة أداء المؤسسات فى إدارتها للمال العام.
5. إيجابيات تفعيل دور رقابة الموازنة العامة والمساهمة الحقيقية فى تعزيز كفاءة سياسات المراقبة على المال العام وعند تقديم التقارير المالية.
6. المساهمة فى توفير الجهد والوقت على القائمين بالعمل فى الإدارات المالية.

التوصيات

مما سبق الإشارة إليه حال تحليل متطلبات إصلاح المالية العامة من خلال نظام موحد ومتكامل يمكن أن نوصي بما يلي:

1. ضرورة إتباع منهج تدريجى من أجل إصلاح الإدارة المالية العامة من خلال النظر في السياق المحلي، وتحديد الأهداف القابلة للتحقيق في الوقت الحالى مع وضع خطة تحسين مستقبلية متزايدة توازى خطة دعم وتطوير مختلف القدرات.
2. يجب معالجة مجموعة الإختلافات الدولية والعمل على إزلة جميع عناصر التباين القائمة فى نظم الحوكمة ونظم الإدارة المالية.
3. يجب تطبيق مجموعة من الإجراءات من أجل تحسين الولايات القضائية.
4. يجب العمل على ترسيخ قواعد الإنضباط المالى والمرقابة الداخلية.
5. تطبيق مباديء الإتحاد الدولي للمحاسبين التى تحقق بفاعلية إصلاح الإدارة المالية العامة.
6. تركيز الإهتمام على وضع نظم معلوماتية فى المالية الحكومية يتمتع بكل ما وصل إليه العلم في تكنولوجيا المعلومات والإتصال ويضاهي النظم المطبقة على المستوى الدولى.
7. الحد من المعاملات المالية التى من شأنها أن تحدث تشوهات فى الموازنة العامة للدولة.
8. تطوير الموازنة العامة للدولة عن طريق تطبيق الموازنات العامة الحديثة والمتطورة التى تتفق مع التقدم التكنولوجى المتمثل فى إستخدام نظام المعلومات المحاسبية.
9. ترشيد حجم الجهد المبذول فى إعداد الموازنة العامة وإعتمادها بصورة أسرع وأدق عن طريق خلق قاعدة بيانات مما يساعد على إتخاذ القرار الحكومى المناسب بناءاً على معلومات دقيقة ومترابطه.

(ISSN: 2356 - 9492)

قائمة المراجع

أولاً: كتب باللغة العربية:

1. أحمد أبو الفتوح الناقة: السياسات الاقتصادية للدولة ومشكلاتها " الانفاق الاستثمارى – عجز الموازنة والدين العام – ميزان المدفوعات – النمو الاقتصادى "، دار التعليم الجامعى، 2021.
2. أحمد أبو الفتوح الناقة: النظرية الاقتصادية الكلية " نظرية الاستهلاك – الطلب على رأس المال والانفاق الاستثماري – عجز الموازنة العامة والدين العام – ميزان المدفوعات – النمو الاقتصادي "، دار التعليم الجامعى ،2020.
3. أحمد دلاور أحمد: دور السلطات العامة في تطوير منظومة الرقابة على الموازنة العامة للدولة للأنظمة القانونية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،2019.
4. أوميد محمود النقشبندي: الرقابة المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة ؛ دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية ، 2019.
5. حسن عواضة: المالية العامة "الموازنة ، نفقاتها ، وارداتها (ضرائب ورسوم) ، القروض ، الإصدار النقدي ، منشورات الحلبي الحقوقية ،2019
6. سليمان ابراهيم الحسين: الرقابة على الانفاق العام ؛ دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية.
7. قاسم ابراهيم الحسيني: صنايق الثروة السيادية ودورها في دعم الموازنة العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2020.
8. قاسم ابراهيم الحسيني: المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2022.

9. محمد السعيد شاهين: الإثار الإقتصادية والإجتماعية الناجمة عن عجز الموازنة العامة للدولة وسبل العلاج، دار الكتب والدراسات العربية، 2022.
10. محمد السعيد شاهين: عجز الموازنة العامة للدولة دراسة في تطور عجز الموازنة والاسباب المؤدية إليه، دار الكتب والدراسات العربية ، 2022.
11. محمد جاسم حمادي الحلبوسى: رقابة البرلمان والهيئات المستقلة على الموازنة العامة للدولة "دراسة مقارنة" ، دار الفكر الجامعي ، 2019
12. محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للطباعة والنشر، 2022.
13. محمد ساحل: أسس الموازنة العامة للدولة، مركز الكتاب الأكاديمي ، 2020.

ثانياً: كتب باللغة الإنجليزية:

1. Bose D./ Ganesan S. & Marimuthu A.:(2016),An Introduction to Public Finance (Fiscal Economic),S. Chand Publishing.
2. AMBAR GHOSH, CHANDANA GHOSH:(2014), PUBLIC FINANCE,PHI Learning Pvt. Ltd.
3. Harvey S. Rosen, Abdülkadir Civan, Ted Gayer :(2014),Economia e discipline aziendali, McGraw-Hill series in economics,McGraw-Hill Education.
4. M. MARIA JOHN KENNEDY :(2012),PUBLIC FINANCE, PHI Learning Pvt. Ltd.
5. Dr. V. C. Sinha, , Dr. Ritika Gupta :(2021),Public Finance - SBPD Publications, SBPD Publications.

(ISSN: 2356 - 9492)

6. D. Wildasin :(2013),Urban Public Finance,Routledge.
7. Inge Kaul, Pedro Conceicao:(2016), The New Public Finance: Responding to Global Challenges, Director Office of Development Studies Inge Kaul, United Nations Development Programme, illustrated, Oxford University Press, USA.
8. John G. Cullis, Philip R. Jones :(2000),Public Finance and Public Choice,Oxford University Press.
9. Harry Kitchen, Melville McMillan, Anwar Shah :(2019),Local Public Finance and Economics: An International Perspective,Springer Nature.
10. Marta Postuła :(2022),Public Financial Management in the European Union: Public Finance and Global Crises Routledge Studies in Public Economics and Finance,Routledge.
11. Mr.Sanjeev Gupta, Mr.Michael Keen, Ms.Alpa Shah, Ms.Genevieve Verdier :(2017),Digital Revolutions in Public Finance, International Monetary Fund.
12. Lech Gąsiorkiewicz, Jan Monkiewicz :(2022),Digital Finance and the Future of the Global Financial System: Disruption and Innovation in Financial Services, Routledge International Studies in Money and Banking, Publisher Taylor & Francis, 2022.
13. Digital Transformation and Public Services: Societal Impacts in Sweden and Beyond

14. Anthony Larsson, Robin Teigland :(2019),Routledge Studies in the European Economy, Routledge.
15. Kadir Caner Doğan , Ömer Uğur:(2021), Public Administration and Public Finance Research,Livre de Lyon.

ثالثاً: مواقع الإنترنت:

1. www.mof.gov.eg.
2. www.elbalad.news.
3. www.elwatannews.com
4. www.usaid.gov
5. www.shorouknews.com
6. www.youm7.com

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	4
الفصل الأول رؤية تحليلية لقانون المالية العامة الموحد	11
المبحث الأول أهداف قانون المالية العامة الموحد	12
المبحث الثاني	17

(ISSN: 2356 - 9492)

توظيف المخصصات المالية	
الفصل الثاني سيطرة قانون المالية العامة الموحد على إستخدامات موارد الدولة	24
المبحث الأول طرق معالجة إختلالات النظام المالى	26
المبحث الثاني إجراءات ضبط النظام المالى	31
الفصل الثالث قواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة في ضوء قانون المالية العامة الموحد	36
المبحث الأول موازنة البرامج والأداء	37
المبحث الثاني رفع كفاءة الإنفاق العام	41
الخاتمة	47
النتائج	48
التوصيات	49
قائمة المراجع	50